



الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الصادرة في يوم السبت ٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ - ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ (السنة ٥١٥٠)

محتويات العدد

رقم الصفحة

١	قرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٧٨	رئيس مجلس الوزراء
٢	قرار رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٨	
٤	قرار رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٧٨	

- السيد وزير الدولة للتابعة والرقابة .
- السيد وزير الزراعة .
- السيد وزير التموين والتجارة الداخلية .
- السيد وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلى .
- السيد وزير استصلاح الأراضى .
- السيد وزير الري ووزير الدولة لشئون السودان .
- السيد وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى .
- السيد وزير الصناعة والثروة المعدنية .
- السيد وزير الكهرباء والطاقة .
- السيد وزير الدولة للتعاون الاقتصادى .
- السيد وزير الدولة للإنتاج الحربى .
- السيد وزير المالية .

(المادة الثانية)

تباشر اللجنة الوزارية للخطة والإنتاج والشئون الاقتصادية الاختصاصات الآتية :

- (١) دراسة وتحديد الأهداف والإطار العام للتخطيط السياسى وخطة التنمية الاقتصادية ، سواء على المستوى القومى أو الإقليمى .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٧٨

بتشكيل اللجنة الوزارية للخطة والإنتاج والشئون الاقتصادية وتحديد اختصاصاتها

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة وزارية للخطة والإنتاج والشئون الاقتصادية برئاسة السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى وعضوية كل من :

- السيد وزير البترول .
- السيد وزير السياحة والطيران المدنى .
- السيد وزير التخطيط .
- السيد وزير التمير والمجمعات الجديدة .

(١٥) مناقشة التقارير الدورية للوزارات عن نتائج أعمالها والهيئات ووحدات القطاع العام التابعة لها وتقييمها على ضوء الأهداف المقررة .

(١٦) بحث التقارير المقدمة عن الجهاز المركزي للحاسبات والرقابة الإدارية وما اتخذ من إجراءات لمعالجة ما ورد بها من ملاحظات .

(١٧) النظر في أية موضوعات ذات طابع سياسى أو اقتصادى يرى رئيس مجلس الوزراء عرضها على اللجنة .

(المادة الثالثة)

للجنة أن تعهد ببعض اختصاصاتها إلى رئيسها أو أحد أعضائها ، كما يجوز لها أن تشكل من بين أعضائها ومن غيرهم لجنة أو لجانا فرعية تمهد لها بعض الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨)

د. مصطفى خليل

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٨

بتشكيل اللجنة الوزارية للخدمات والحكم المحلى

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل الوزارة؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشكيل اللجنة الوزارية للخدمات والحكم المحلى على النحو الآتى : -

السيد وزير الداخلية رئيسا

السيدة وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

السيد وزير الدولة للتابعة والرقابة .

(٢) دراسة أسس الموازنة العامة للدولة وموازنة التقديرات ودراسة إطار الموازنتين تمهيدا لعرضهما على مجلس الوزراء .

(٣) مناقشة السياسات المالية والاقتصادية والتقديرات التى تحقق التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى والمدلات المستهدفة للنمو الاقتصادى .

(٤) بحث استراتيجيات التنمية لقطاعات الإنتاج فى ضوء الاستراتيجية القومية ، وبحث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية فى كافة المجالات .

(٥) بحث السياسات والخطط لقطاع الإنتاج بشقيه السلمى والخدمى والتنسيق بينها وبين خطط قطاعات الاقتصاد والمال والتجارة وفقا لأهداف الخطة القومية ومتابعة تنفيذها .

(٦) بحث الخطوط العريضة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ومتابعة تنفيذ هذه السياسة واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على معوقات التنفيذ .

(٧) بحث البرامج اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى بما يتطلبه ذلك من زيادة فى رقعة الأرض المزروعة وتحسين فى النظم المتبعة فى الزراعة وتصنيع الزراعى .

(٨) بحث سياسة تحقيق الثورة الخضراء وإنشاء المجتمعات والمدن الجديدة .

(٩) بحث خطة توفير الأيدي العاملة الفنية اللازمة للمنشآت الإنتاجية سواء بتطوير وزيادة طاقة التعليم الفنى أو من خلال التدريب .

(١٠) بحث خطة شاملة لإصلاح المرافق السامة فى فترات زمنية محددة - قصيرة وأخرى طويلة الأجل .

(١١) دراسة خطة الاستهلاك وتنسيق علاقتها بخطة الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى وأهداف القطاع والكميات المطلوبة للاستيراد واحداث التوازن بينها والإجراءات اللازمة لتنفيذها .

(١٢) اقتراح سياسة الأسعار بما يتفق مع الأوضاع الاقتصادية السليمة ، وبما يحقق رفع المعاناة عن الفئات المتكافئة من أبناء الشعب - وتوزيع الأعباء بما يحقق المزيد من العدالة .

(١٣) بحث وسائل ربط البحث العلمى باحتياجات الصناعة والزراعة للارتقاء بمستوى الأداء وترشيد العمليات داخل قطاعات الإنتاج المختلفة .

(١٤) بحث التشريعات واللوائح المنظمة للعمل فى وزارات القطاع ، واقتراح التشريعات واللوائح الجديدة التى تمكن القطاع من رفع كفاءة الأداء وتحقيق أهدافه .